أحور

.. بعد أن خرجت من عزلتها منطقة واعدة بالعطاء

مدير عام المديرية:

في أحور عجلة التنمية بدأت تدور

تشهد مديرية أحور بمحافظة أبين ١٨٠ كلم شرق العاصمة زنجبار- نمواً تنموياً مطردا وتسعى إلى الخروج من دائرة الحرمان والعزلة واللحاق بركب التطور بما يؤمن الحاجات الضرورية للسكان..

ومن يقف اليوم على واقع مناطق أحور وماشهدته من تطور في كافة مجالات الحياة يدرك كم كان فعل الثورة والوحدة عظيماً في حياة الانسان اليمني البسيط.. حيث تم تنفيذ عشرات المشاريع في قطاع الطرق والاتصالات والتعليم والمياه على الرغم من بروز صعوبات وتعثرات في جوانب اخرى.

وحيث انه لايمكن بأي حال من الأحوال تسجيل كل جوانب الفعل, لكننا سنكتفي نظرا لما تحدده مساحة النشر بما لامس الواقع من فعل خلال العامين الماضيين بحسب ماجاء على لسان الأخ/ الشيخ محمد احمد النخعي مدير عام المديرية الذي كان له الدور الفاعل في متابعة وتنفيذ هذه المشاريع.. إضافة إلى جزء من معاناة المديرية.

لقاء/ فضل مبارك

يقول مدير عام مديرية أحور:

عانت أحور كثيراً وحرمت من أبسط مقومات البنى التحتية بل انها ظلت لعقود شبه معزولة عن العالم بعكس الواقع الذي تنعم فيه اليوم.

وإذا ماعددنا المشاريع المنفذة فاننا لانقدر على احصائها والتي ادت دوراً كبيراً في حياة الناس..

ففي مجال الطرقات ينفذ طريق شقرة- أحور- المكلا- الذي يبلغ طوله ٤٢٠ كم بتكلفة عشرة مليارات وخمسمائة مليون ريال وتنفذه مجموعة بن لادن السعودية. حيث تم قطع مستوى جيد من الانجاز. بلغ ستين كيلو متراً من السفلتة باتجاه شقرة إلى الخبر. كما تم الانتهاء من العبارات والتوسعة والردميات بطول ١١٦ كم.. ويتوقع الانتهاء من المساحة مابين منطقتي شقرة/ أحور خلال أربعة أشهر كما هو مقرر له.

وبالنسبة للمسافة مابين منطقتي أحور إلى النشيمة والبالغ طولها ١٥٢كم فقد أنجزت الردميات والشق إلى الكيلو ١٠٥ وتم سفلتة مساحة ٤٢ كم.. ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال العام.

ثانياً: يجري العمل في تنفيذ طريق المحفد/ أحور بطول سبعين كم وقد تم إنجاز ٢٠ كم من الردميات.

● وفي مجال التربية والتعليم ماذا تم إنجازه خلال العامين؟

تم بناء وتشييد عدد من المدارس ومازالت اخرى في طور التنفيذ والتي بلغت اثنتي عشرة مدرسة ومنها:

مدرسة البسطي بكلفة ٦٠ ألف دولار ومدرسة باساحم بكلفة ٥٠ ألف دولار وهما على حساب المشروع الألماني. ومدرسة حصن بلعيد بكلفة ٧٠ ألف دولار. ومدرسة حصن الشيخ بكلفة تسعة ملايين ريال ومدرسة الجيوال ومدرسة علبوب بتسعة ملايين ريال ومدرسة الرصراص باثني عشر مليوناً ومدرسة حناذ بكلفة ٨٥ ألف دولار ومدرسة ماسب. والرواد والشاقة بمائة وسبعين ألف دولار والجعش مثلها وتوزع التمويل مابين الصندوق الاجتماعي للتنمية والحكومة والمجلس المحلي.

● وماذا نقرأ في قطاع الاتصالات؟

– هذا القطاع مع قطاع الطرقات كان لهما الريادة في اخراج المديرية إلى نور الحياة والتواصل. حيث تم بناء وتجهيز سنترال سعة ٦٠٠ خط بتكلفة بلغت ٣٦٨ مليون ريال يغطي المنطقة ويوفر خدمات التواصل للأهالي.

بالإضافة إلى بناء سنترال لشبكة يمن موبايل بكلفة ٣٦٥ مليون ريال. وحالياً يتم تنفيذ مشروعين آخرين للشبكة نفسها.. بالإضافة إلى وجود محطات لشركات الهاتف النقال الأخرى (سبستل. وسبأ فون).

وأخرى لتعليم المرأة

وفي مجال الصحة فقد تحدث الشيخ النخعي عن إنجازات ملموسة وقال: بنيت ثمان وحدات صحية كان آخرها ثلاث وحدات صحية في كل من مناطق حناذ بكلفة ١٢ مليون ريال ووادي بن سعد بكلفة ١٠ مليون ريال ووادي البرك.

وبالنسبة لمستشفى أحور.. مازالت المتابعة مستمرة لاعتماد تجديد المناقصة بعد ان رسيت في عام ٢٠٠٣م على احد المقاولين فقط ٤٢ مليون ريال وأسقطت بعد ان تم بناء الأساسات فقط لعدم توفر التمويل الكافي حينها.

وركز مدير عام المديرية في حديثه على المجمع التربوي والصحي للنساء الذي تم تنفيذه بكلفة ١٣٠ ألف دولار على حساب الصندوق الاجتماعي للتنمية لما له من أثر بارز في حياة المرأة من خلال تعليم النساء وتدريبهن على الخياطة والحياكة والتطريز.

وينفذ قريباً في المديرية مشروع المعهد المهني التقني بكلفة ٦٠٠ ألف دولار على حساب صندوق التنمية السعودي بعد ان تم وضع حجر الأساس وتسليم الأرض للشركة المنفذة.

● وماذا عن مياه الشرب ومدى توفرها للناس؟

– تكاد مشكلة مياه الشرب أن تكون منعدمة في أحور بشكل أساسي حيث نفذ مشروع رئيسي للمياه يغطي أجزاء واسعة من مناطق المديرية بتمويل ياباني..

ومؤخراً تم إنجاز مشروع مياه حناذ والمحصامة وباساحم بكلفة ١٧ ألف دولار على حساب الصندوق الاجتماعي للتنمية.

● والكهرباء.. ؟

المولدان السابقان قوتهما ٤٥٠ كيلو وتم مؤخراً تعزيز الطاقة بمولد جديد بقوة ٦٣٠ كيلو. لا مشكلة لدينا من حيث التوليد. لكن المشكلة تكمن في تسعيرة الديزل التي يسببها عجزنا عن تشغيل المولدات..

حيث يعامل مشروع الكهرباء في أحور بالسعر العادي للديزل ٣٥ ريال لكل لتر دون محطات ومشاريع الكهرباء في المناطق والمحافظات الأخرى. وقد طالبنا بان تعامل الكهرباء في أحور بدأت تسعيرة الديزل لمؤسسة الكهرباء ١٧ ريالاً كسعر تشجيعي. لكن المشكلة لم تحل ومازالت قيد النظر لدى وزير الكهرباء الدكتور علي مجور الذي نتعشم منه خيراً وفق توجيهات نائب رئيس الجمهورية الأخ/ عبدربه منصور هادي باعتبار ان المشروع أهلي ولايخضع للمؤسسة ونحن نطالب بان يضم إلى المؤسسة مثلما كان في السابق قبل عام ١٩٩٤م عندما تم سحبه وتشغيله من قبل الجمعية الخيرية قبل ارتفاع تسعيرة الديزل.

وقد ظلت الكهرباء مقطوعة عن المنازل لأكثر من شهرين لأننا عندما احتسبنا كلفة التشغيل مقارنة مع قيمة الاستهلاك للمواطن وقعنا في عجز كبير مقداره ٧٠ ألف ريال يومياً وحالياً حصلنا على دعم مالي لتغطية هذا العجز لنمو ثلاثة أشهر من السلطة المحلية بالمحافظة.. ونتمنى خلالها ان تحل المشكلة.

إلى وزارة الزراعة

وقال مدير عام مديرية أحور أنهم مازالوا بانتظار لفته كريمة من وزير الزراعة والري عند زيارته برفقة المهندس فريد مجور محافظ أبين لقنوات الري والسدود ووقوفهما على وضعها وحاجتها للترميم. حيث لم تمسها أيادي الترميم والصيانة منذ انتهاء المشروع السوفيتي عام ١٩٩٠م حيث تتطلب حالتها الصيانة والترميم لمواجهة أي أمطار أو سيول.

مناطق واعدة بالعطاء

● وماذا عن مقومات الاستثمار في المديرية؟

هناك دراسات فنية أعدتها الهيئة العامة للجيولوجيا والثروات المعدنية تبين ماتكتنز منطقة أحور من ثروات في باطن الأرض .. والمديرية وناسها يعولون كثيراً على تنفيذ مشروع طريق شقرة- المكلا لإنعاش المنطقة وجذب الاستثمار حيث تمتاز المنطقة بانها زراعية، سمكية، سياحية ويوجد بها الاسمنت والرخام والالمنيوم والجرانيت وغيرها.

● تدشين العمل في مصنع للأسمنت....؟

في الحقيقة ان خطوات بدأت تلوح في الأفق.. من خلال تدشين الاستثمار بمصنع لإنتاج الاسمنت الذي ينفذ العمل حالياً لإنشاء بنيته الأساسية والذي يستمر العمل في إنجازه لمدة عامين وتبلغ تكلفة المصنع مائة وأربعة مليارات ريال.. وسوف يستوعب من العمالة ألفاً وأربعمائة عامل وعاملة وستكون بداية الإنتاج المقدرة بثلاثمائة ألف طن في أواخر عام ٢٠١٠م..

وينتج بالإضافة إلى الاسمنت الجبس والألمنيوم ومن ضمن مكوناته محطة لتوليد الكهرباء بقوة ٥٠ ميجاوات يمكن الاستفادة منها.

وهناك تم إنشاء مصنع للثلج لخدمة الصيادين بقيمة ٤٥ مليون ريال.

جهود حكومية للتغلب على تحدياتها

مشكلة المياه واختلال التوازن بين التجديد السنوي والاستهلاك المتعاظم

صنعاء/سبأنت:

تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة للتغلب على مشكلة شحة المياه وندرتها التي بدأت مؤشراتها تلوح في الافق في عدد من الاحواض المائية كحوض صنعاء وتعز وصعدة وإب.

ولعل توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في خطابه عشية الاحتفال بالعيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية، للحكومة بانشاء محطتي تحلية في المخا والحديدة لحل أزمة المياه في محافظتي تعز وصنعاء، تعكس التوجه الجاد للحكومة للتغلب على هذه التحديات.

ويمثل اختلال التوازن بين المتاح في المخزون الجوفي من المياه والتغذية السنوية له من جهة والطلب المتزايد في ظل تزايد السكان بمعدل سنوي قدره ٣ر٢ بالمائه بموجب التعداد السكاني الاخير، من جهة اخرى يشكل جانباً مهماً من جوهر مشكلة شحةالمياه وندرتها التي زادت من تعميقها خلال السنوات الاخيرة عمليات الاستنزاف العشوائي خاصة في زراعة القات التي تستحوذ على ٩٠ بالمئه من اجمالي المياه المستخدمة في الزراعة، الى جانب الحفر العشوائي للابار، وتناقص منسوب معدلات الامطار الساقطة سنويا، الى جانب انجراف تربة الوديان والمدرجات الجبلية مما يجعل مياه الامطار تذهب دون استفادة الخزانات الجوفية منها.

وبحسب الدراسات فان معدل التغذية للاحواض الجوفية لا تتجاوز سنويا ٢٥٠ مليار متر مكعب، والاستهلاك السنوي من المخزون يتجاوز ٣٥٠ مليار متر مكعب، وتقدرالعجز السنوي بحوالي ٩٠٠ مليار متر مكعب.

وأدت مشكلة شحة المياه في اليمن التي ولدها وقوع اليمن في منطقة جافة لاتوجد فيها أي أنهار دائمة الى تدني حصة الفرد السنوية من المياه الى ١٢٥ متراً مكعباً في السنة ,اي ما يعادل١٠٪ من كمية المياه التي يحصل عليه الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمقدرة بـ ١٢٥٠مترا مكعبا ,و٢٪ من المعدل العالمي لحصة الفرد والبالغة ٧٥٠٠ مترا مكعبا، وهو ما دفع المنظمات الدولية الى تصنيف اليمن ضمن عشر دول من افقر بلدان العالم بالمياه.

ومثل التدهور الحاد في الموارد المائية تحديا كبيراً أمام الدولة، وفرض على الحكومات المتعاقبة خلال الـ ١٦ عاماالماضية تبني سياسات مائية فاعلة لمواجهة هذا التحدي بدأت بتدشين اصلاحات جزئية في قطاع المياه منتصف التسعينات، تضمنت انشاء الهيئة العامة للموارد المائية واعتماد برنامج إصلاح ناجح للمياه والصرف الصحي في الحضر ,الى جانب استحداث صندوق لتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي لرفع الانتاجية في الريف وتمويل منشآت عديدة من سدود وحواجز مائية لتوفير مزيد من المياه للمزارعين وتحسين الانتاجية من خلال ترشيد استخدام المياه في الري الزراعي.

وارتفعت الاهتمامات بقضايا المياه في اجندة الحكومة بتخصيص حقيبة وزارة للمياه والبيئة عام٢٠٠٣م، وذلك ادراكا للترابط الشديد بين توفير المياه من جهة والصحة العامة والبطالة والفقر وتعليم الفتيات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً من جهة اخرى، حيث سعت الوزارة اولا الى وضع رؤية واضحة لأولويات عملها والمعالجات المطلوبة لمشكلات المياه والبيئة على ضوء تقييم موضوعي لأوضاع القطاع بمختلف تفرعاته من موارد مائية ومياه حضر ومياه ريف ومياه ري وبيئة.

وتمكنت الوزارة احداث اصلاحات في الجوانب التشريعية وتقوية البناء المؤسسي للادارة المتكاملة للمياه والصرف الصحي وتنمية الكوادرالعاملة في قطاع المياه والصرف الصحي، الى جانب رفع الوعي الجمعي باهمية ترشيد استخدام المياه، والبحث عن حلول وبدائل للتغلب على مشكلة شحة وندرة المياه كعمل خزانات لحصاد مياه الامطار وغيرها.

ومن الانجازات التي ينبغي الاشارة اليها في الجانب التشريعي اصدار قانون المياه والبيئة الذي ينظم عملية استهلاك المياه ويحد من الحفر العشوائي للابار,ويضع قيودا وشروطا لدخول الحفارات الى البلاد وتحركاتها.

وفي المجال المؤسسي لاصلاح قطاع المياه تم إنشاء مؤسسات محلية للمياه والصرف الصحي في كل محافظة تتمتع بالصلاحيات الكافية وفقا للتوجهات اللامركزية,اضافة الى التنسيق مع السلطات المحلية والمجالس المحلية للمساعدة في ضبط عمليات الحفر العشوائي للابار والتنقل غير القانونية للحفارات.

كمااستطاعت وزارة المياه والبيئيه ايجاد استراتيجية وطنية لقطاع المياه وبرنامج استثماري للاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٩م، والتي حددت خمسة أهداف رئيسية لإدارة الموارد المائية شملت تأمين أقصى درجة ممكنة من الإستدامة, إيلاء الأولوية للأحتياجات المنزلية لسكان الريف والحضر ,تحسين تحصيص المياه مع مراعاة العدالة والاعراف الإجتماعية وتلبية الإحتياجات المنزلية وتحقيق أكبر مردود اقتصادي ممكن ,وخلق رؤية واقعية وشاملة لدى المجتمع حول المياه والإسهام في التخفيف من الفقر عن طريق تشجيع الإستخدام الكفوء للمياه والعدالة في تحصيصها.

وحددت الاستراتيجية الاستثمارات المطلوبة خلال السنوات الخمس بحوالي ١ر٥ بليون دولار ,فيما قدرت الفجوة التمويلية بحوالي ٥٦٠ مليون دولار.

وحددت الاستراتيجية اولويات للعمل في قطاع المياه تحقق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية لقطاع المياه وذلك لتجاوز الازمة المائية ابرزها تغطية الاحتياجات المنزلية الأساسية ,وتسهيل استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية كالصناعة والسياحة ,الى جانب العمل على تحقيق أقصى عائد ممكن لكل متر مكعب من المياه المستخدمة في الزراعة ,وحماية البيئة واستدامة الموارد من خلال حماية المياه من التلوث وتفادي نضوب الخزانات الجوفية.

وأفردت الاستراتيجية مساحة واسعة لشراكة القطاع الخاص لانجاح جهود الادارة المتكاملة للموارد المائية من خلال تشجيع القطاع الخاص للعب دور هام في تمويل جزء مهم من احتياجات قطاع المياه الاستثمارية مثل خدمات توصيل المياه بالناقلات وشبكات المياه الاهلية والإمداد بالمياه المعبأة.. الى جانب عمل الحكومة على ترشيد الاستثمارات الممولة من المساعدات الدولية بما يكفل استغلال الجزء الأكبر منها والعمل على ان يرتفع تدريجياً بمرور الوقت ما يخصص من هذه المساعدات للإستثمار في البنى التحتية المتضمنة خطط إدارة الموارد المائية للأحواض المستهدفة.

عزيزي المدخن:
التدخين بكافة اشكاله (السيجارة، الشيشة، الأرجيلة، المداعة، الشمة..) سموم قاتلة .. اقلع عنه ولا تهاون حتى تفسر حياتك